العلوم الاقتصادية
العدد الواحد والثلاثون/ المجلد الثامن/١تشرين الثاني, ٢٠١٢

العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

المدرس المساعد هيام خزعل ناشور

مركز دراسات الخليج العربي/ جامعة البصرة

المستخلص

إن تدفق النفط في دول مجلس التعاون الخليجي قد رافقه اعتماد الدخل القومي على إنتاج النفط وأخذت الإيرادات العامة تعتمد اعتماداً شبه كلي على العوائد النفطية واستمرار الاقتصاد الخليجي بالاعتماد على الإنفاق العام .من هنا أصبحت عوائد النفط تمارس تأثيراً واضحاً في تحديد مستوى حجم الدخل والإنفاق في هذه الدول لهذا جاء هدف البحث هو دراسة العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) فضلاً عن الاستنتاجات والمقترحات .

المقدمة

تتسم اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بخصائص اقتصادية مميزة كثيرة أهمها أنها اقتصادات أحادية المورد تعتمد اعتماداً كبيراً على إنتاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط . إذ تعتمد إيرادات هذه الدول إلى حد كبير على العوائد النفطية وبدرجة أقل على مصادر تمويلية أخرى, كالضرائب وإيرادات الاستثمارات الخارجية, إذ أن هذه الإيرادات هي التي تمول النفقات العامة في هذه الدول فزيادة العوائد النفطية ينجم عنها زيادة في العملات الأجنبية الداخلة إلى هذه الدول وهذه الزيادة تستحق زيادة في الودائع الحكومية مما يؤدي إلى زيادة قوة مركز الحكومة النقدية الأمر الذي يتمخض عنه زيادة في الإنفاق الحكومي. عليه فإن الإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون

تاريخ استلام البحث ٢٠١١/٦/٧

تاريخ قبول النشر ٢٠١٢/٢/٢٦

الخليجي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعوائده النفطية, عليه تخضع حركة الميزانية العامة في صورتها الانفاقية والايرادية بمتغير أساسي هو الإيرادات الخارجية المتأتية من صادرات النفط .

هدف البحث:

" دراسة العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي وتحليلها في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)".

فرضية البحث:

" إن العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي تؤدي دوراً مؤثراً في الإنفاق الحكومي ".

أسلوب البحث:

استند البحث إلى أسلوب التحليل النظري والعملي لإثبات صحة الفرضية أو نفيها.

خطة البحث:

لغرض إثبات صحة الفرضية أو نفيها فقد قسم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة تناول المبحث الأول، دراسة تطور العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي والذي قسم إلى ثلاثة أجزاء تناول الأول دراسة مفهوم العوائد النفطية, أما الثاني فقد تناول دراسة العوامل المؤثرة في تطور العوائد النفطية أما الجزء الثالث فقد تناول دراسة تطور العوائد النفطية, أما المبحث الثاني فقد درس سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها في النشاط الاقتصادي، في حين تناول المبحث الثالث دراسة العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) .

المبحث الأول

تطور العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي

أولاً : مفهوم العوائد النفطية :بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية بأنها ((تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم, وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط, وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد)) [١].

ثانياً : العوامل المؤثرة في تطور العوائد النفطية :

١- **أسعار النفط الاسمية** : تؤدي أسعار النفط الخام تأثيراً حاسماً في تحديد حجم العوائد النفطية, وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط, فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الأسعار تنعكس ايجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية [٢] .

ولغرض متابعة تأثير أسعار النفط على حجم العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي يمكن ملاحظة الجدول رقم (١) الذي تتبين من خلاله, أهم الارتفاعات والانخفاضات في أسعار النفط الخام, ومن الجدول يتضح لنا حصول ارتفاعين مهمين في الأسعار, الارتفاع الأول في عام ٢٠٠٧ إذ شهدت الأسعار ارتفاعاً بلغ (١. ٦٩) دولاراً / برميل، وأما الارتفاع الثاني فقد حصل في عام ٢٠٠٨ إذ وصل السعر الاسمي لبرميل النفط الخام إلى (١. ٩٤) دولاراً / برميل, لقد كان لهذين الارتفاعين تأثيرٌ بالغٌ في حجم العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي إذ وصل حجم العوائد النفطية إلى (٤٩٢. ٣١٧) (٠٤. ٤٤٢) مليون دولار على التوالي .

٢- **أسعار النفط الخام الحقيقية** : تستخدم دول مجلس التعاون الخليجي الدولار كعملة رئيسة في تسوية معاملاتها التجارية, التي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط . وبما أن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة, عليه فإن الانخفاض الذي يتعرض له الدولار يؤثر في القيمة الحقيقية للعوائد النفطية أي أن القوة الشرائية للعوائد النفطية بالأسعار الحقيقية ستفقد الكثير من المكاسب نتيجة لانخفاض الدولار[٣] . وعلى سبيل المثال قدرت القيمة الحقيقية

للسعر (١. ٩٤) دولار /برميل بحدود (٣. ٤٥)دولاراً / برميل في عام ٢٠٠٨ ((انظر الجدول رقم (١)))، إن مثل هذا الفرق في القيمة الحقيقية للسعر يؤثر سلباً في حجم العوائد النفطية الخليجية .

جدول رقم (١) تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

(دولار/ برميل)

السنة	السعر الاسمي	السعر الحقيقي بأسعار١٩٩٥
٢٠٠٠	٢٧. ٦	٢٥. ٧
٢٠٠١	٢٣. ١	٢١. ١
٢٠٠٢	٢٤. ٣	٢١. ٨
٢٠٠٣	٢٨. ٢	٢٤. ٩
٢٠٠٤	٣٦. ٠	٣١. ٢
٢٠٠٥	٥٠. ٦	٤٣. ٠
٢٠٠٦	٦١. ١	٥٠. ٩
٢٠٠٧	٦٩. ١	٥٦. ٥
٢٠٠٨	٩٤. ١	٧٥. ٣

المصدر : صندوق النقد العربي وآخرون ،" التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩ "، (أبو ظبي, صندوق النقد العربي, ٢٠٠٩)، ص ٣٢ .

٣- **القرار السياسي** : إن للقرار السياسي تأثيراً أيضاً على حجم العوائد النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى, وعلى سبيل المثال نجد أن لقرار خفض الإنتاج الذي أقرته منظمة أوبك في ثلاث مرات خلال عام ٢٠٠١ الذي وصل في مجمله إلى (٥. ٣) ملايين دولار / برميل[٤] . إذ انخفضت الأسعار على أثر ذلك من (١. ٢٧) مليون دولار / برميل عام ٢٠٠٠ إلى حوالي (١. ٢٣) مليون دولار / برميل عام ٢٠٠١ . وهذا ما كان له الأثر في انخفاض حجم العوائد النفطية من (٥١٤. ١٣٤) مليون دولار

إلى (٣١٢. ١١٩) مليون دولار ((انظر الجدول رقم (٢)))أضف إلى ذلك أن التدهور المستمر في الوضع الأمني في العراق والتخوف من انقطاع الإمدادات النفطية وخصوصاً بعد التوقفات المستمرة في خطوط الأنابيب سبب التفجيرات . إن مثل هذه الأسباب دفعت بالأسعار نحو الارتفاع إذ وصلت في عام ٢٠٠٨ إلى حوالي (١. ٩٤) مليون دولار / برميل . وهذا ما كان له الأثر في زيادة حجم العوائد النفطية الخليجية إلى (٠٤١. ٤٤٢) مليون دولار .

وعليه فأن للقرار السياسي دوراً في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط وبالتالي زيادة أو تخفيض حجم العوائد النفطية .

٤- **الاحتياطيات النفطية** : يعرف الاحتياطي النفطي ((بأنه كمية الثروة النفطية الموجودة تحت الأرض والمكتشفة, على ضوء المعلومات المتوافرة من عملية البحث في المنطقة موضوع الاستغلال مع إمكان استخراجها بوسائل ومعدات الإنتاج المتوافرة والمتاحة))[٥]

ويعد حجم الاحتياطي النفطي أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في حجم العوائد النفطية, إذ أن اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية ينسجم مع مستوى أسعار النفط الخام . كذلك أن التوسعات التي تؤدي إلى إضافة احتياطيات جديدة من خلال التوسع في الحفر وتطوير حقول مكتشفة سابقاً ولم يتم استغلالها بالكامل من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في حجم العوائد النفطية . أضف إلى ذلك أن التطورات التكنولوجية التي قد تضيف احتياطيات نفطية جديدة من خلال الوصول إلى طبقات جديدة أو من خلال خفض تكاليف الاستخراج تؤدي أيضاً إلى زيادة حجم العوائد النفطية .

٥- **الطاقة الإنتاجية** : تؤدي الطاقة الإنتاجية للنفط دوراً مهماً في التأثير في حجم العوائد النفطية, فالارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية للنفط تنعكس ايجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية, إذ أن الطاقة الإنتاجية هي التي تحدد مقدار الإمدادات المتوافرة حالياً والتي ستكون متوافرة في المستقبل, وكما هو معلوم فأن الإنتاج (العرض) في الصناعة النفطية يحتاج إلى نفقات رأسمالية ضخمة لكي يتوصل إلى اكتشاف حقول جديدة وطرح ما تحتويه

من نفطٍ إلى الأسواق لمواجهة الطلب عليه, لذلك فأن ما يصيب السوق من شحة أو وفرة في مدة معينة إنما هو نتاج قرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الأزمات السياسية[٦] .

ثالثاً : تطور العوائد النفطية .

لدراسة التطورات والتغيرات التي طرأت على حجم العوائد النفطية الخليجية خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) نستعين بالجدول رقم(٢) . إذ نلاحظ من خلال البيانات المعروضة في الجدول . إن العوائد النفطية الخليجية قد شهدت تزايداً كبيراً في حجمها خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) إذ ازدادت تلك العوائد من (٥١٤. ١٣٤) مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى (٠٤١. ٤٤٢) مليون دولار عام ٢٠٠٨ أي أنها تضاعفت بمقدار (٤) مرات تقريباً خلال المدة المذكورة . ويعود السبب في هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام من (٦. ٢٧) مليون دولار / برميل عام ٢٠٠٠ إلى (١. ٩٤) مليون دولار / برميل عام ٢٠٠٨ . وإن العوائد النفطية قد شهدت انخفاضاً في عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢ . وذلك ضمن موقف موازٍ لانخفاض الأسعار نتيجة لفترة الركود الاقتصادي التي سادت خلال عام ٢٠٠١ التي تفاقمت حدتها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر / ٢٠٠١ إذ انخفضت معدلات نمو الطلب في الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٠١ وأثرت في الحد من نمو الطلب العالمي على النفط . وحيث أن النمو في الاقتصاد الأمريكي يعد محوراً في تحديد المسار للنمو الاقتصادي العالمي نظراً لتشابكه وتأثيره في اقتصادات بقية دول العالم مما انعكس الأداء المتواضع للاقتصاد الأمريكي عام ٢٠٠١ على النمو الاقتصادي العالمي والطلب الإجمالي على النفط . إذ قامت منظمة أوبك بتخفيض الإنتاج للحد من انهيار الأسعار كما حصل ذلك في عام ١٩٩٨ ومطلع عام ١٩٩٩ إذ وصل سعر البرميل إلى (١. ٢٣) دولاراً / برميل مقارنة بعام ٢٠٠٠البالغ (٦. ٢٧) دولاراً / برميل فانخفضت على أثر ذلك العوائد النفطية إلى حوالي (٣١٢. ١١٩) مليون دولار عام ٢٠٠١ . أما في عام ٢٠٠٢ فقد اخذ حجم العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي يتجه نحو الانخفاض أيضاً على الرغم من الارتفاع النسبي الذي طرأ على مستوى الأسعار خلال عام ٢٠٠٢ الذي بلغت نسبته (٢. ٥%) مقارنة بعام ٢٠٠١ ((من ١. ٢٣ دولاراً / برميل عام ٢٠٠١ إلى ٣. ٢٤ دولاراً / برميل عام ٢٠٠٢))

والسبب يعود إلى انخفاض معدلات الإنتاج في الدول العربية المنتجة بما يقارب (٥%) . والى الارتفاع النسبي في معدلات الاستهلاك بنحو (٩. ٢) في المائة (٢. ٧) ملايين برميل مكافئ نفط يومياً [٥].

جدول رقم (٢)تطور العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

السنوات / الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الإمارات	٢٦ .١٤٨	٢٢ .٤١٤	١٧ .٣٠٠	٢٢ .٠٥٤	٢٩ .٦٢٤	٤٣ .٥٠٢	٥٤ .١٤٠	٥٨ .٩٩١	٨٠ .٦٣٥
السعودية	٧٠ .٩٦٠	٦٥ .٢٠٧	٦٣ .٢٨٦	٧٠ .٦٤٢	٩٢ .٨٥٦	١٣٧ .٠٥٠	١٦٢ .٠٠٢	١٧٨ .٢٨٤	٢٤٧ .٠٩٧
الكويت	١٨ .١٨٣	١٤ .٩٧٦	١٤ .٠٥٧	١٩ .٠٠٢	١٦ .٥١٧	٢٨ .٢٣٤	٣٦ .٦٤٢	٣٨ .٤٨٨	٥٧ .٦٩٠
قطر	٧ .٨٣٤	٦ .٩٦٤	٦ .٨٨٥	٧ .٥٠٠	١١ .٦٩٤	١٣ .٧٧٤	١٧ .٢٧٤	١٩ .٠٢٢	٢٧ .٤٢٨
البحرين	٢ .٥٨٩	٢ .٠٥٤	١ .٨٠٦	٢ .٦٣١	٣ .٤٥٠	٥ .٠٦٦	٥ .٩٢٣	٦ .١٨٤	٥ .٨٩٥
عُمان	٨ ,٨٠٠	٧ .٦٩٧	٧ .٩٦٩	٨ .٢٩٠	٩ .٠٧٩	١٣ .١٨٩	١٤ .٣٧٨	١٦ .٥٢٣	٢٣ .٢٩٦
المجموع	١٣٤ .٥١٤	١١٩ .٣١٢	١١١ .٣٠٣	١٣٠ .١١٩	١٦٣ .٢٢٠	٢٤٠ .٨١٥	٢٩٠ .٣٥٩	٣١٧ .٤٩٢	٤٤٢ .٠٤١

المصدر :

١- صندوق النقد العربي وآخرون ،" التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤". (أبو ظبي، صندوق العربي, ٢٠٠٤)، ص ٢٩٩

٢- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام٢٠٠٩. أبو ظبي، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٩)، ص ٣٢٨.

عام ٢٠٠٢ بالمقارنة مع (٠. ٧) ملايين برميل في عام ٢٠٠١ فانخفض حجم العوائد النفطية إلى حوالي (١١١,٣٠٣) مليون دولار. وبالعودة إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (٢). نلاحظ

انه خلال المدة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٨) أخذ حجم العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي يتجه نحو الارتفاع بصورة تدريجية حتى وصلت إلى أقصى حدٍ لها في عام ٢٠٠٨ إذ وصلت إلى (٤٤٢ .٠٤١) مليون دولار وهو أعلى مستوى وصلت إليه منذ انخفاضها في عامي ٢٠٠١ . ٢٠٠٢ . وقد جاء هذا الارتفاع بفعل الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط الخام الذي وصل إلى أقصى حدٍ له في عام ٢٠٠٨ إلى حوالي (١. ٩٤) دولاراً / برميل كما صاحب ارتفاع أسعار النفط الخام ارتفاع أيضاً في الكمية المنتجة والمصدرة من النفط من الدول العربية أضف إلى ذلك استمرار ارتفاع الطلب العالمي على النفط . ولغرض إعطاء صورة واضحة عن أهم التطورات في حجم العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة (٢٠٠٠– ٢٠٠٨) يمكن توضيحها بالشكل رقم (١) الذي يعبر عن سلسلة التطورات التي تم ذكرها سابقاً .

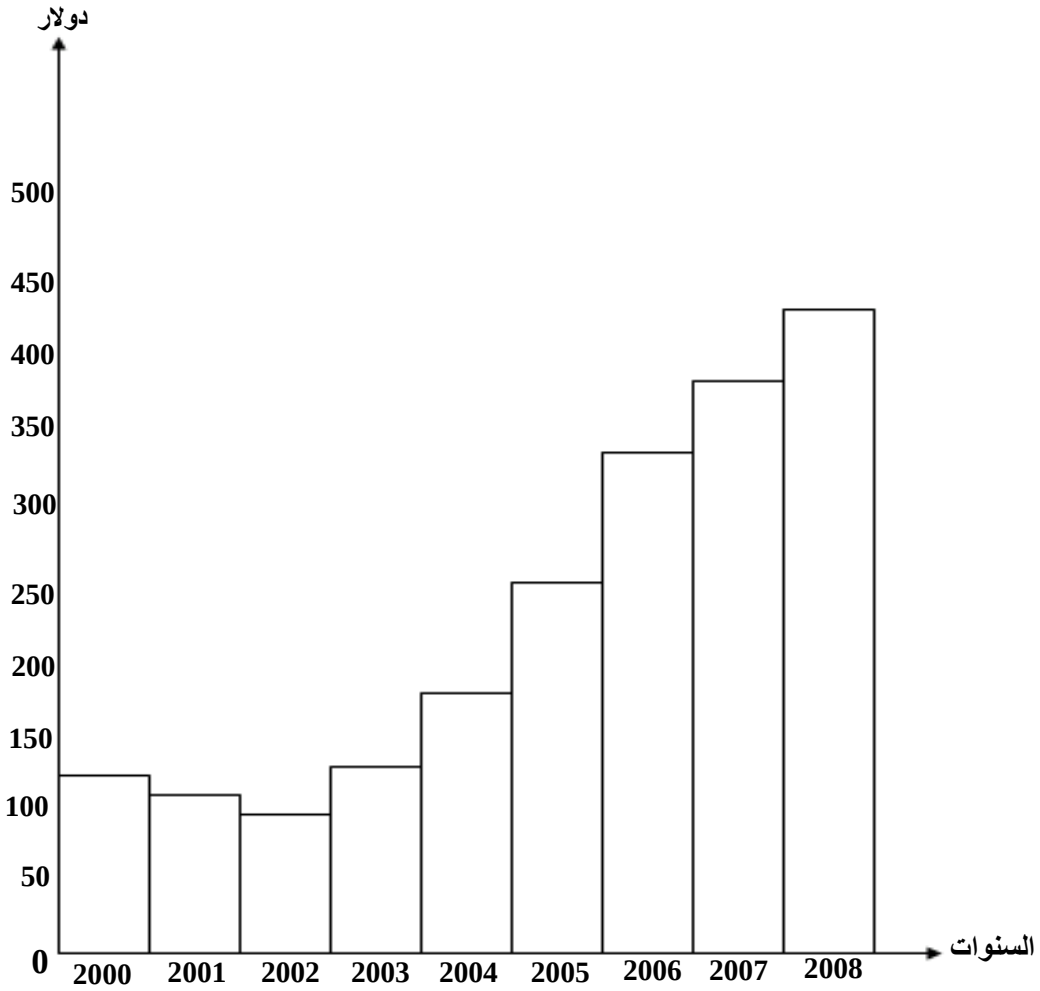

الشكل رقم (١)تطور العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة(٢٠٠٠-٢٠٠٨)

المصدر :الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٢) .

المبحث الثاني

سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها في النشاط الاقتصادي

إن من ضمن السياسات التي تضعها الدولة لغرض التأثير في الطلب الكلي, سياسة الإنفاق الحكومي (Government Expenditure) ويعرف الإنفاق الحكومي بأنه ((مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى السلطات المكونة لها بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة)) كما يعرف أيضاً ((بأنه مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة)) .

يتضح لنا من خلال هذين التعريفين آن الإنفاق الحكومي يقوم على عناصر ثلاثة هي : أن يكون مبلغاً نقدياً وان يكون صادراً من الدولة أو إحدى مؤسساتها أو أن يحقق إشباعاً أو نفعاً عاماً .

إذ يعد الإنفاق الحكومي المحرك الفعال للنشاطات الاقتصادية كافة فبنموه تنمو الحركة الاقتصادية وبتباطؤه تتباطأ الحركة الاقتصادية بنواحيها كافة.

إن تحقيق التعادل بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية لا يعد أمراً ضرورياً, طالما بإمكان الدولة أن تقوم بالاقتراض, وفي هذه الأحوال لا يوجد ما يدعو إلى افتراض تحقيق التوازن أو التعادل بين النفقات العامة والإيرادات العامة, وبما أن سلطة إصدار النقود الجديدة تقع على عاتق الدولة فمن الممكن أن نتصور قيام الدولة بتحقيق عجز مستمر في الميزانية على أن يتم تغطيته عن طريق طبع نقود جديدة [٨] .

إن بإمكان أي دولة أن تعوض العجز في الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في حالة انخفاض الطلب الكلي عن ذلك المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل وبالمثل فأن الدولة يمكنها أن تخفض حجم الطلب الكلي عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي في حالة الطلب الكلي عن ذلك المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل .

إن وجود فرق بين المستوى الفعلي للطلب الكلي عند مستوى الدخل الذي يحقق التوظيف الكامل, وبين حجم الطلب الكلي للوصول إلى المستوى المذكور, هذا يعني وجود فجوة, وهذه الفجوة أما أن تكون فجوة تضخمية(In factionary gap) في حالة تفوق المستوى الفعلي للطلب الكلي على المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل, وبالعكس ستكون هنالك فجوة انكماشية (Deflationary gap).

إن إغلاق الفجوة يمكن أن تتحقق بواسطة أي تغير في دالة الطلب الكلي ومن ضمن هذه التغيرات هو التغير في أذواق المستهلكين أو نتيجة لزيادة الدخل المتاح عن طريق تخفيض الضرائب الحكومية أو زيادة رغبة المنظمين للاستثمار [٩] .

قد تكون هنالك صعوبات تعترض عملية التحكم في الإنفاق الحكومي منها إن الإنفاق العام يمكنه في حدود معينة أن يحل محل الإنفاق الخاص, وهو الأمر الذي يترتب عليه اتجاه الطلب الخاص إلى الانخفاض في بعض الحالات التي يتجه فيها الإنفاق العام إلى التزايد .

وأن تخفيض الإنفاق عن بعض الأغراض الاجتماعية قد يؤدي إلى تزايد الإنفاق الخاص على مثل هذه الأغراض .

وعندما لا يكون بالإمكان تخفيض الإنفاق الحكومي في حالة التضخم فأن الحكومة تلجأ إلى زيادة الضرائب كوسيلة من وسائل تخفيض حجم الطلب الكلي في حالة الزيادة عن ذلك المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل, أضف إلى ذلك لابد من أخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن, طالما أن السلطات الحكومية تحتاج إلى وقت كافٍ لغرض تحليل الأوضاع الاقتصادية والتنبؤ بالحالات المستقبلية, ولتصميم وتنفيذ السياسات المناسبة, وحتى بعد موافقة السلطات التشريعية على التغيرات الضرورية في الإنفاق الحكومي [١٠] .

المبحث الثالث

العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي

إن هيكل الإنفاق الحكومي لعموم دول مجلس التعاون الخليجي ولجميع دول العالم تقريباً يتكون من ثلاثة أبواب رئيسة هي :

١- الإنفاق الجاري .
٢- الإنفاق الاستثماري .
٣- صافي الإقراض الحكومي .

بالنسبة للأنفاق الجاري فأنه يحتل مركز الصدارة في امتصاص القسم الأكبر من النفقات الحكومية فإلى جانب الفقرات الاعتيادية للإنفاق الجاري, فإن قسماً من العوائد النفطية مخصص لفائدة العوائل الحاكمة, وهذا الجزء يدخل ضمن النفقات الجارية ويشكل نسبة كبيرة منها .

أما فيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري, فأنه مع استمرار النمو وتزايد متطلبات الرفاهية في العديد من دول مجلس التعاون الخليجي, بدأت تظهر النفقات الاستثمارية, كأحد المكونات المهمة من النفقات العامة, وهنا لابد من أن نذكر أن النفقات الاستثمارية استأثرت هي الأخرى بجزء مهم من العوائد النفطية .

أما بالنسبة إلى صافي الإقراض الحكومي, فهو يتضمن إقراض المؤسسات العامة, لضمان استمرارها, أو قيامها ببعض المشروعات .

لقد شهدت المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) زيادة واضحة في حجم النفقات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي، ذلك نتيجة لاستمرار ارتفاع أسعار النفط الخام (انظر جدول رقم(١)) وزيادة إنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي وما نجم عنه من زيادات كبيرة في الإيرادات الحكومية وصلت إلى (٤٩٠٠٦٧) مليون دولار في عام ٢٠٠٨, وقد استمرت الزيادات في الإنفاق الحكومي وذلك لأهميته في حجم النشاط الاقتصادي في عموم دول مجلس التعاون الخليجي[١١] .

إن البيانات المتعلقة بالميزانيات العامة لعموم دول مجلس التعاون الخليجي, تشير إلى أن جانب النفقات العامة, قد شهدت تزايداً مستمراً في حجم النفقات العامة خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨), إذ يتضح لنا من خلال البيانات المعروضة في الجدول رقم (٣) إن أعلى مستوى للنفقات العامة, قد كان خلال عامي (٢٠٠٧, ٢٠٠٨) إذ وصل حجم النفقات العامة في هذين العامين إلى حوالي (٩٢٧. ٢٤٦ و ٠٨١. ٢٧٥) مليون دولار على التوالي ويعود السبب في هذه الزيادة إلى زيادة كل من الإنفاق الجاري, وخاصة في مجال الرواتب والأجور وفي مجال دعم السلع الغذائية والمشتقات النفطية والإعانات الاجتماعية والإنفاق الرأسمالي .

جدول رقم (٣) تطور النفقات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

(مليون دولار)

السنوات / الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الإمارات	٨٩١. ٢٢	٩٩٣. ٢٥	٥٨٥. ٢٣	١٨٠. ٢٤	٩٠٥. ٢٤	٤٣١. ٢٨	٩١٨. ٣٤	٤٩٢. ٤٣	٠١٢. ٥٢
البحرين	٧٠٩. ٢	٧٦٠. ٢	٤٣٣. ٢	٦٣٨. ٢	٧٦١. ٢	١٦٤. ٤	٩٠٢. ٤	٩٣٢. ٤	٤٨٠. ٥
السعودية	٤٠٦. ٦٠	٠٣٧. ٦٨	٢٦٧. ٦٢	٥٣٣. ٦٨	٠٥٣. ٧٦	٣٩٣. ٩٢	٨٨٦. ١٠٤	٣٣٣. ١٢٤	٦٨٥. ١٣٨
عُمان	٩٠٨. ٦	٤٣٩. ٧	٦٤٥. ٧	٢٩٤. ٨	٢٣٠. ٩	٩٤٣. ١٠	٨٣٨. ١٢	٢٨٦. ١٥	٦٦٣. ١٩
قطر	٨٦٢. ٤	٣٩٣. ٥	٥٣٢. ٥	٢٢١. ٥	١٦٦. ٥	٩٦٥. ١٣	٢٠٢. ١٨	٢٧٧. ٢٣	٦٠٨. ٢٤
الكويت	١٣٦. ١٣	٣٨٢. ١٠	٤٤٠. ١٥	٣١٩. ١٦	٦٠٢. ١٨	٤٤٩. ٢١	٥٠٠. ٢٣	٦٠٤. ٣٥	٦٣٣. ٣٤
المجموع	٩١٢. ١١٠	٠٠٤. ١٢٠	٩٣٢. ١١٦	١٨٥. ١٢٥	٧١٧. ١٣٦	٣٨٠. ١٧١	٢٤٦. ١٩٩	٩٢٧. ٢٤٦	٠٨١. ٢٧٥

المصدر :-

- **صندوق النقد العربي وآخرون, "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٥", (أبو ظبي, صندوق النقد العربي, ٢٠٠٥), ص ٣١٦ .**
- **صندوق النقد العربي وآخرون, "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩", (أبو ظبي, صندوق النقد العربي, ٢٠٠٩), ص ٣٣١.**

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذين العامين قد سجلا أيضاً ارتفاعاً في حجم الإيرادات العامة والعوائد النفطية . وبالعودة إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (٣) نلاحظ خلال المدة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨) أن حجم النفقات العامة في تزايد مستمر عدا عام (٢٠٠٢) الذي سجل فيه حجم النفقات العامة في عموم دول مجلس التعاون الخليجي انخفاضاً إلى حوالي (٩٣٢. ١١٦) مليون دولار, ويعود السبب وراء ذلك إلى انخفاض في الأسعار وحجم الإنتاج النفطي وبالتالي في حجم الإيرادات الحكومية, وهذا بدوره قد أثر سلباً في حجم العوائد النفطية طالما إن الجزء الأكبر من النفقات العامة يمول عن طريق العوائد النفطية .

إن أبرز التطورات في النفقات العامة يمكن توضيحها بالشكل رقم (٢).

شكل رقم 2

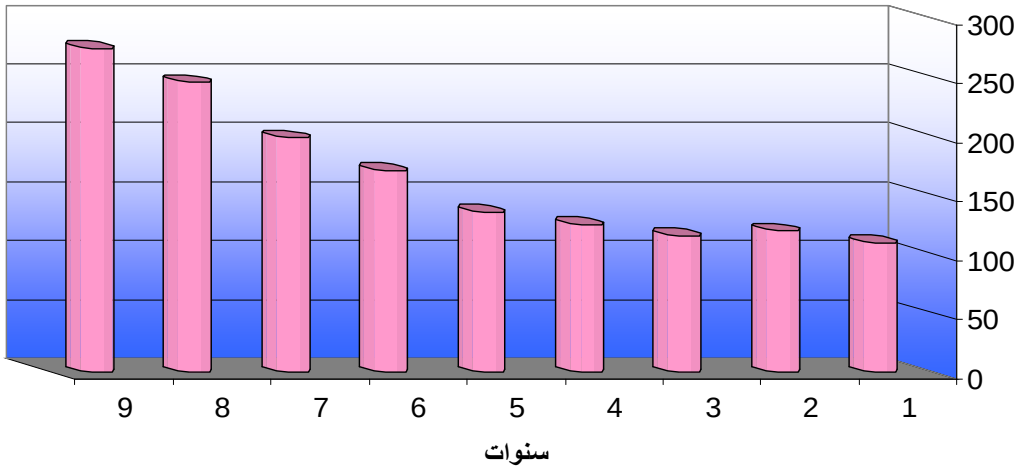

المصدر:الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

من خلال متابعة الجدول رقم (4) يمكن التعرف على تخصيصات النفقات العامة في عموم دول مجلس التعاون الخليجي والتي يتضح من خلالها إن جانب النفقات العسكرية والتي تظهر تح ت بند (الأمن والدفاع) في غالبية دول مجلس التعاون الخليجي قد استحوذت على الجزء الأكبر من النفقات العامة خلال المدة (2005-2008) وبالتالي فانه قد استوعب جزء مهم من النفقات العامة لهذه الدول التي تتكون غالبيتها من الإيرادات النفطية0

جدول رقم(٤) هيكل التبويب الوظيفي للنفقات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠٠٠- ٢٠٠٨)

(نسب مئوية)

السنوات / الدولة	٢٠٠٥					٢٠٠٦					٢٠٠٧					٢٠٠٨				
	نفقات الخدمات العامة	نفقات الدفاع والأمن	النفقات الاجتماعية	النفقات الاقتصادية	نفقات أخرى	نفقات الخدمات العامة	نفقات الدفاع والأمن	النفقات الاجتماعية	النفقات الاقتصادية	نفقات أخرى	نفقات الخدمات العامة	نفقات الدفاع والأمن	النفقات الاجتماعية	النفقات الاقتصادية	نفقات أخرى	نفقات الخدمات العامة	نفقات الدفاع والأمن	النفقات الاجتماعية	النفقات الاقتصادية	نفقات أخرى
الإمارات	٢٢.٠	٢٣ .٠	٣٠ .٠	١١.٠	٤ .٠	٣٢ .٠	٣٠.٠	١١ .٠	١١ .٠	٢٢ .٠	٢٣.٠	٣٠.٠	١٠ .٩	١١ .١	٢٢ .١	٢٣.٣	٢٣ .٢	١١ .١	١١ .١	١٥ .١
البحرين	٤ .٨	٢١ .٠	٣١ .٠	٢٨.٠	٩ .٠	٣١.٠	٣١ .٠	٢٨ .٠	٩ .٠	٨ .٠	١٩.٣	٢٨.٩	٢١ .٨	٨.٨	١١.١	٢٢.٧	٢٧.١	٢١ .٢	٨.٨	١١ .١
السعودية	١٢.٠	٢٠.٠	٢٨.٠	٣١.٠	-١.٠	٢٠.٠	٢٨.٠	٣١.٠	١.٠	١ .٠	٢١ .١	٣١.٩	٢٣.٥	١.١	٣ .٩	٢٠.٥	٣١ .٩	٢٣.٩	١.٩	٣ .٨
عمان	٤.٧	٧.٠	١٨.٠	٣١ .٠	-١.٠	٥.٠	٧.٠	١٥.٠	٣٩.٠	١.٠	٨.٥	١١.١	٣٧.١	١.٩	٧.١	٨.١	١٠.٢	٣٩.١	١.٠	٨.١
قطر	١٨.٠	١٠.٠	١١.٩	١٣.١	-٥.٩	١٩.١	٩.٣	٩.٨	٣.٠	١.٣	١٥.٠	٢.١	١١.١	٢.٩	٣.٥	١٥.١	١٢.٩	١١.٧	٢.٨	١.٩
الكويت	٢٣.١	—	٣٠.٠	٢٨.٠	١٧ .٠	—	٣١.٠	٢٩.٠	٢٠.٠	٢٠ .٠	—	٢٥.١	٢٩.١	٢١.١	٢١.٢	—	٢١.١	٢٧.١	٢٣.٧	٢٣.١

المصدر : احتسبت النسب من قبل الباحث بالاعتماد على :

- **صندوق النقد العربي وآخرين, " التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤"، (أبو ظبي, صندوق النقد العربي, ٢٠٠٤) ،ص٣٢٠-٣٢٢.**
- **صندوق النقد العربي وآخرين, " التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩"، (أبو ظبي، صندوق النقد العربي, ٢٠٠٩), ص ٣٣٣- ٣٣٥ .**

نلاحظ من خلال البيانات المعروضة في الجدول رقم (٤) أن حصة نفقات (الأمن والدفاع) حوالي (٣٤.٩%) في السعودية و(٢٧.١%) في البحرين و (٣٣.٢%) في الإمارات و(٤٠.٢%) في عُمان و(١. ٢٦%) في الكويت عام ٢٠٠٨, وذلك على حساب نفقات الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية, كذلك على حساب نفقات الشؤون الاقتصادية .

نستنتج مما تقدم انه خلال مدة البحث (٢٠٠٠-٢٠٠٨) كانت هناك زيادات مستمرة في حجم النفقات الحكومية في عموم دول مجلس التعاون الخليجي, وقد اقترنت هذه بالزيادة الحاصلة في حجم الإيرادات الحكومية التي تسهم في تكوين الجزء الأكبر منها الإيرادات النفطية .

وبمعنى آخر أن هناك علاقة طردية واضحة بين العوائد النفطية والنفقات الحكومية في عموم دول مجلس التعاون الخليجي. وبمعنى أدق أن النمو الحاصل في حجم النفقات العامة قد تتناسب طردياً مع النمو الحاصل في حجم العوائد النفطية المكون الرئيس لمجمل النفقات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي .

الاستنتاجات

١- خلال مدة البحث(٢٠٠٠-٢٠٠٨) كانت العوائد النفطية هي المصدر الرئيس لتحويل الإنفاق العام في دول مجلس التعاون الخليجي, أما الإيرادات الأخرى ممثلة بالإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية والدخل من الاستثمارات فيتبين ضعف مشاركتها في تمويل إيرادات الدولة .

٢- خلال مدة البحث كانت هنالك جملة من العوامل التي تؤثر في تطور العوائد النفطية وهذه العوامل (أسعار النفط الخام الاسمية, أسعار النفط الخام الحقيقية, القرار السياسي, الاحتياطيات النفطية, الطاقة الإنتاجية للنفط) .

٣- خلال مدة البحث كان هنالك تذبذب واضح في حجم العوائد النفطية وقد تمثل هذا التذبذب بين آخر ارتفاع لها في عام ٢٠٠٨, وأدنى ما وصلت إليه في عام ٢٠٠٢ .

٤- هنالك علاقة طردية واضحة بين العوائد النفطية والنفقات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي .

٥- انخفاض حجم العوائد النفطية في عامي (٢٠٠١، ٢٠٠٢) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام .

٦- تفاوت حجم النفقات العامة من دولة إلى أخرى داخل دول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة (٢٠٠٠- ٢٠٠٨) .

٧- انخفاض حجم النفقات العامة في عام(٢٠٠٢) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام .

٨- إن النفقات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) تنمو بشكل موازٍ لنمو الإيرادات النفطية .

المقترحات

١- تفعيل دور الإيرادات الأخرى غير النفطية كالإيرادات الضريبية والدخل من الاستثمار لتحسين هيكل الإيرادات الحكومية ولتجنب الاعتماد على مصدر تمويلي واحد .
٢- الاعتماد على مصادر أخرى للطاقة غير النفطية مثل (الغاز الطبيعي) كون النفط عرضة للتقلبات من الارتفاعات والانخفاضات بسبب تأثيره ببعض العوامل التي تحد من إمكان الاعتماد عليه .
٣- ضرورة إجراء عملية تخطيط للأسعار تتفق مع سياسة بقية الدول العربية المنتجة للنفط ومصالحها، مما يجنبها الكثير من الخسائر التي قد تتعرض لها عوائدها النفطية من جراء استنضاب مواردها النفطية .
٤- ضرورة سعي دول مجلس التعاون الخليجي في اتخاذ عملات أخرى بدلاً عن الدولار في تسعير النفط كاليورو مثلاً للتخلص من الانخفاضات المستمرة التي يتعرض لها الدولار .
٥- تقليل العجز في الميزانية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال ضغط النفقات العامة وإتباع سياسة إصلاحية وذلك بتقليل الدعم المقدم من قبل الحكومة في مشاريع ليست ذات جدوى اقتصادية .

الهوامش

١- د. سمير صارم, "انه النفط !! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق", دمشق, دار الفكر, الطبعة الأولى, ٢٠٠٣, ص٣١.
٢- د. إبراهيم عبد الحميد إسماعيل, "النتائج المترتبة على اتجاهات الاستثمار في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي" الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, ٢٠٠٤, ص ٥٣.
٣- صندوق النقد العربي وآخرون, "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩", (أبو ظبي، صندوق النقد العربي, ٢٠٠٩), ص ٢٣ .

٤- صندوق النقد العربي وآخرون, " التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢ " ،(أبو ظبي, صندوق النقد العربي, ٢٠٠٢), ص ٥٣ .

٥- د. سمير صارم, " مصدر سابق ", ص ٤٧ .

٦- يحيى حمود حسن, " منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة الإمكانات والتحديات " رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة البصرة ،(بصرة, جامعة البصرة, ٢٠٠٢), ص ٢٦.

٧- صندوق النقد العربي وآخرون, "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢ " (أبو ظبي, صندوق النقد العربي, ٢٠٠٢), ص ٨٢٩.

٨- سحر قاسم محمد الجنابي, " قياس العلاقة الكمية بين عرض النقد والإنفاق الحكومي تجربة بعض الدول المصدرة للنفط ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد, (بغداد, جامعة بغداد, ١٩٨٧), ص٨٦.

٩- د. خالد شحادة الخطيب ود. أحمد زهير شامية, "أسس المالية العامة " الطبعة الثالثة, دار وائل للنشر, ٢٠٠٧, ص ٧٠ .

١٠- جنان عبد الخضر, "العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق العسكري في أقطار مجلس التعاون الخليجي", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة, (الكوفة, جامعة الكوفة, ١٩٩٧), ص٦١ .

١١- صندوق النقد العربي وآخرون, " التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩", (ابو ظبي, صندوق النقد العربي, ٢٠٠٩), ص ٣٢٩ .

المصادر

١- د. إبراهيم عبد الحميد إسماعيل, "النتائج المترتبة على اتجاهات الاستثمار في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي" الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, ٢٠٠٤ .

٢- جنان عبد الخضر, "العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق العسكري في أقطار مجلس التعاون الخليجي", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الكوفة, (الكوفة, جامعة الكوفة, ١٩٩٧) .

٣- د. خالد شحادة الخطيب ود. أحمد زهير شامية, "أسس المالية العامة " الطبعة الثالثة, دار وائل للنشر, ٢٠٠٧, ص ٧٠ .

٤- سعد قاسم محمد الجنابي, " قياس العلاقة الكلية بين عرض النقد والإنفاق الحكومي تجربة بعض الدول المصدرة للنفط ", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد, (بغداد, جامعة بغداد, ١٩٨٧).

٥- د. سمير صارم, "انه النفط !! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق", دمشق, دار الفكر, الطبعة الأولى, ٢٠٠٣ .

٦- صندوق النقد العربي وآخرون, التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢ ،(أبو ظبي, صندوق النقد العربي, ٢٠٠٢) .

٧- صندوق النقد العربي وآخرون, "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢ " (أبو ظبي, صندوق النقد العربي, ٢٠٠٢)

٨- صندوق النقد العربي وآخرون, "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨", (أبو ظبي، صندوق النقد العربي, ٢٠٠٨)

٩- يحيى حمود حسن, " منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة الإمكانات والتحديات " رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة البصرة, ٢٠٠٢.